

هل أتاك حديث الجنود؟



“ أخيرا تدخل الجيش لقد تأخر كثيرا ، ماذا كان ينتظر ؟ أن تحترق البلد بأكملها حتى يتدخل !! ”
 هذا هو منطق رجل الشارع العادي إزاء ما جرى ، البلاد دخلت في حالة استقطاب سياسي حاد و لا علاج منه ، كل طرف متمسك بآرائه إلى نهاية المدى ولا يقبل الاقتراب منها ، و هذا الانقسام بدا واضحا في الشارع ، الكليات ، النقابات... إلخ في كل المجتمع ، و كان مصحوبا بحالات عنف سياسي يوميا بين الطرفين لا يستطيع أحد التدخل لمنعها ، و المجتمع بأكمله يتابعها يوما بعد يوم وهو يتحسر على الدولة التي تنهار بسبب صراعات ايديولوجية و سياسية و لأنها ساحة لأحد أهم المعارك السياسية على مستوى العالم . وما الذي نستفيد منه نحن كمواطنين لا انتماء سياسي لنا و لا تشغلنا السياسة كثيرا من هذا الصراع ؟

لا شيء غير أن البلد تحترق و الجميع ينظر .

من أجل ذلك تدخل الجيش

اجتمع رئيس الأركان بقيادة الجيش و أخبرهم أننا عازمون على التدخل لحماية أمن البلد من الخطر ، و أننا لا يمكن أن نسكت أكثر من ذلك ، و دورنا التاريخي يوجب علينا ذلك ، كما أننا بالأساس المعنيون بالحفاظ على هذه الدولة إلى آخر المدى ضد محاولات تقسيمها أو نشوب حرب أهليه أو جرها في طريق غير الطريق الذي اخترناه لها وبالتالي فإننا سنتدخل للإيقاف ما يحدث بالبلاد من فوضى و بداية حرب أهليه .

عندما بدا على احد الجنرالات التردد من عواقب ما قد يحدث، و أن الموضوع به الكثير من المخاطر التي قد تتعرض لها البلاد أو يتعرض لها الأفراد القائمون على تنفيذ هذه الأوامر ، كان الرد من قائد الأركان بنفسه : أنه لا تهاونفي الحفاظ على الدولة و هيبة الدولة ، و أن أي يد ستمتد إلى أي منكم اعتراضا

علما قمتم به سوف يكون عقابها هو إعدام كالأفراد هذا التيار السياسي في الميادين العامة !!
ثم نظر لباقي الأعضاء قائلا مضييفا : من أربع أيام فقط كانت مظاهرات الإسلاميين الحاشدة تهتف ضد إسرائيل جهارا نهارا في الشوارع لأنهاضمت القدس إليها ، المظاهرة كبيرة جدا و هي محاوله لاستعراض القوة بدون أدنى شك ، وأصواتها لا تزال في أذني حتى الآن ...فماذا ننتظر أكثر من ذلك ، أن تخرج المظاهرة القادمة للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية !!
قضى الأمر ...

وبدا بوضوح أن قائد الأركان ماضي بقوة في تنفيذ ما يريد بغض النظر عن أي شئ آخر .
وبالفعل تحركت الدبابات في الشوارع وصدر البيان الأول لهذا الانقلاب العسكري منتهيا إلى : “أيها المواطنين الأعزاء ، لكل هذه الأسباب .. اضطرت القوات المسلحة لانتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلد والأمة وحقوق الشعب وحرية وضمنا امن الناس وحياتهم وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم وضمنا تطبيق القانون والنظام – وبتعبير آخر استعادة سيادة الدولة بشكل نزيه “
ومن أجل تحقيق هذه الغايات فإنه قرر :

- إقالة الحكومة
 - حل البرلمان
 - فرض حظر التجوال في البلاد ومنع مغادرتها .
 - إعلان الأحكام العرفية .
- وكان استقبال هذا الانقلاب كما هو متوقع لدى الشعب هو :
- الشعور بالارتياح !
- “ أخيرا تدخل الجيش ”

كان هذا الشعور بالطبع أقوى ما يكون لدى قيادات الجيش و الشرطة معا التي باركت هذه الخطوة ، و أبدتها رغم أنها تأخرت كثيرا ، في إثناء ذلك تلقى بول هانز مدير مكتب أنقرة في و كاله الاستخبارات الأمريكية مكالمة يحمل صاحبها صوت الفرح و السرور :

-بول ، لقد أنجز أصدقائك الهمة بنجاح .

وهو ما دعا البعض للحديث عن أن هذا الانقلاب تم بتنسيق مع المخابرات الأمريكية من أجل ضمان أن تظل تركيا في المعسكر الغربي و أن تضمن لها حليفا قويا في المنطقة بعد أن فقدت الولايات المتحدة حليفها الأقوى في المنطقة “إيران“ بعد الثورة الإيرانية عام 1979، و أن كل ما تم من صراع حزبي وايدلوجي و عنف سياسي ، و ما حدث طوال ال30سنوات السابقة على الانقلاب من عدم الاستقرار هو من أجل تهيئة الجو للانقلاب وتوفير المناخ المناسب لنجاح الانقلاب ، لكن المؤكد في كل هذه المعلومات و الآراء حول الدور الأمريكي في هذا الانقلاب العسكري أنه قبل نزول الجيش للشارع بساعة اتصلت قيادهاالجيش التركي بالولايات المتحدة لتخبرهم أنها قد بدأت خطوات الانقلاب العسكري .

وهكذا يصبح كنعان إيفرين رئيسالأركان بالجيش هو صاحب الانقلاب العسكري الثالث في تاريخ تركيا و الذي تم في 12سبتمبر 1980 .

لفهم ما جرى فإننا بحاجة إلى العودة إلى الوراء قليلا ...

كانت تركيا هي ساحة كبرى بين القوبالشرقية (بقيادة الاتحاد السوفيتي) و القوى الغربية (الأطلسي و

الولايات المتحدة) ، و لوقوع تركيا في أطراف القارة الأوربية و على حدود الاتحاد السوفيتي فإن هذا الموقع على أطراف الصراع جعلها نفسها ساحة يحاول كل طرف أن يجرها إليه ، و بالتالي فإن التيارات اليسارية الشيوعية كانت تعمل بقوة داخل تركيا من اجل دفع الدولة والمجتمع للتوجه شرقا في اتجاه الاتحاد السوفيتي و كان يقابلها التيارات القومية اليمينية التركية المتطرفة التي لا ترى انتماء للتركي إلا لتركيا ، هذا التنافس الذي بدأ يزداد يوما بعد يوم ويأخذ أشكال أكثر عنفا و أكثر قوة أدى إلى حالة انقسام كبيرة في المجتمع التركي خاصة و هو مصحوب بالاقتتال في الشوارع ، و الاغتيالات و التهديدات و المظاهرات التي لا تتوقف على أي سبب و بدون سبب . وبدا أن هذا الانقسام يسير في طريقه دون أن يوقفه أحد و أنه سيدخل البلاد في طريق الحرب الأهلية لا محالة و التي كانت بدايتها قد بدأت تظهر في الأفق.

كانت هذه الظروف مناسبة جدا لتدخل الجيش في السياسة في تركيا ، و هو المعروف عنه أنه هو الحاكم الفعلي للبلاد و أنه يتدخل متى يريد ليغير ما يريد في الوقت الذي يريد ! وهو قد تدخل قبل هذه المرة :مرتين قبلها (عام 1971 ، عام 1960) وكانت هذه المرة الثالثة ، و قد قابل بعض المراقبين إن الجيش في تركيا يتدخل في السياسة التركية لتعديل مسارها كما يريد هو مرة كل عشر سنوات ! لم يكن تدخل الجيش في المرتين السابقتين مبرر سياسيا على أي حال (هل تدخل الجيش في الحكم ، يمكن أن يكون مبررا؟) لأنهما كانا ضد رئيس دوله منتخب لم يقوم بشئ يضر تركيا ولا أمنها القومي و هو علمانيا للأساس و ابن للدولة التركية الحديثة و حكم عليه في النهاية بالإعدام (عدنان مندريس 1960) و ضد حكومة منتخبة في المرة الثانية مشكله من حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل العلماني الذي سيصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية في التسعينات و واحد من أهم السياسيين في تاريخ تركيا . (سليمان ديميريل-1971) .

لم يكن تدخل الجيش في المرتين السابقتين مبررا لدى رجال السياسة ولدى رجل الشارع العادي ، لكنه هذه المرة في 1980 كان يلاقي في بدايته ارتياحا لدى قطاعات من الشعب غير مسيسة تخشى على الدولة التركية من الانهيار و تخشى من الحرب الأهلية المحتملة . و في المرتين السابقتين لم يكن لدالجيش حرج من التدخل بدون سبب ، أما و قد وجد السبب الآن الذي يمكن أن يكون حجها لتدخل فإن الأمور تصبح أيسر على قياده الجيش .

و لأن القيادات السياسية التركية أصبحت معتادة على تدخل الجيش بانتظام عبر انقلابات عسكرية في الحكم فإنها استقبلت الخبر بطريقه عادية جدا ، و كأن أمر عادي يحدث كل يوم لا غرابه فيه قد تم في تركيا ، سليمان ديميريل رئيس الحكومة ورئيس حزب العدالة ، و نجم الدين أربكان رئيس حزب السلامة الوطني ، و بولنت أچفيتريثيس حزب اليسار الديمقراطي لم يبدي أي منهم مقاومه كبيرة أو اعتراض يذكر ضد ما جرى والوحيد الذي أبدى مقاومه كان ألبأصلان توركيش رئيس حزب الحركة القومية الذي اختفى لمدته يومين لكنه مع تهديد مباشر من رئيس الانقلاب كنعان ايفرين ضده سلم نفسه للسلطات بعد اختفائه بيومين !

بعدها بفترة أطلق سراح ديميريل واجفيت ، لكن اربكان (بالتأكيد !) وتوركيش تعرضا للسجن ، و عندما شعر ايفرين قائد الانقلاب أن السياسيين قد يسببوا له ” وجع الرأس “ فقد أصدر قرار بحرمانهم من العمل بالسياسة لمدد من 5 إلى 10 سنوات و حل الأحزاب القائمة رغم أنه _ تقريبا _ لا أحد منها أبدى أي مقاومه تذكر تجاه الانقلاب العسكري .

الساحة بدت مهياة الآن بامتياز لكنعان ايفرين ليفعل في تركيا ما يشاء

أنشاء حزبين سياسيين احدهما لليمينو آخر لليسار و على رأس كل منهم عسكري ! ونص في الدستور الجديد على إنشاء مجلس الأمن القومي التركي بعضوية عدد من المدنيين و أغلبية عسكريين و يجتمع

هذا المجلس كل شهر من أجل "الحفاظ على الدولة" و يصدر "توصيات" للقائمين على الحكم . و كان لهذا المجلس قبل إقرار الدستور الجديد الحق في إصدار أيقانون دون أن تكون هناك أي إمكانية للطعن على هذا القانون بعدم الدستورية . كما أنه ضاع دستور أجمع الجميع على أنه أسوأ دستور في تاريخ تركيا.... وغيرها من القرارات السياسية .

لكن الأهم كانت في الإجراءات العملية على أرض الواقع.... لم تزل حملات الاعتقال و إغلاق الجمعيات الأهلية ومحاكمة السياسيين مستمرة طوال 3 سنوات متصلة ، وتقول لجنة تم تشكيلها من قبل البرلمان التركي للتحقيق في نتائج هذا الانقلاب العسكري و أصدرت تقريرها في 2002 أنه خلال هذا الانقلاب العسكري تم :

- اعتقال 650000 مواطن

- مليون و 600 ألف مواطن تموضع أسمائهم في القوائم السوداء .

- 230 ألف مواطن تم محاكمتهم .

- تم تحويل 7 آلاف مواطن للمحكمة بتهمة تقتضى العقوبة أنتكون الإعدام ، حكم بالفعل على 517 منهم بحكم الإعدام و تم تنفيذه في 50 منهم (كان من ضمنهم 25 ناشط سياسي)

- تم محاكمة أكثر من 98 ألفمواطن بتهمة الانتماء إلى منظمات يسارية أو يمينية أو إسلامية .

- لم يتم إصدار جوازات سفر (بما يعنى المنع من السفر) ل388 ألف مواطن .

- تم فصل 30 ألف عامل منشركاتهم بسبب الاشتباه في انتمائهم السياسي .

- تم إبعاد 30 ألف مواطن خارج البلاد .

- تم رفع الجنسية التركية عن 14 ألف مواطن .

- توفي 300 شخص في ظروف غامضة دون معرفه سبب الوفاة ، و توفي 171 تحت التعذيب. وتوفي 14 شخص خلال إضرابات عنالطعام ، و صدر تقرير ل 93 مواطن أن سبب الوفاة هو "الانتحار" !

- وللمحبي الفن : تم منع أكثرمن 900 فيلم سينمائي .

- وللمدافعين عن الصحافة وحرية الرأي و التعبير : سجن 31 صحفي ، و اغتيل 3 صحفيين ، وتم مهاجمه 300 صحفي ، وتم منع إصدار الصحف في بعض الأيام فيما مجموعه يصل إلى 300 يوم .

وغیرها كثير

يضاف إلى ذلك أن مجلس الأمن القومي التركي الذي كان مشرفا على إدارة البلاد في ذلك الوقت أصدر أو عدل 800 قانون خلال فتره حكمه التي بلغت 3 سنوات ، مع العلم بأنه طبقا لقراراته لا يجوز الطعن على أي هذه القوانين أو تعديلاته بعدم الدستورية !

وغیرها الكثير من الإجراءات التي اتخذها إيفرين من أجل " الحفاظ على الدولة " .

كنعان إيفرين لم يكتفى بذلك بل قام بالطبع_بتعديل الدستور ، و كتب دستور على المقاس ، بلجنة معينه بالطبع ونصت هذها لتعديلات على عدم محاكمة قاده الانقلاب العسكري على ما ارتكبه ، و على أن يكون إيفرين هو رئيس الجمهورية بعد الموافقة على الدستور الجديد! و تمت دعوة الناخبين للاستفتاء في 1982 و بالطبع كانت نسبة الموافقة على الدستور بنسبة 92 % .

بعد الموافقة على الاستفتاء ...

تم التمهيد للانتخابات البرلمانية من أجل إنهاء المرحلة الانتقالية ، و من أجل إجراء هذه الانتخابات تم

منع كل رؤساء الأحزاب السياسية الرئيسية من ممارسة الحياة السياسية ، و حظر كل الأحزاب السياسية، و لا يتم الموافقة لأي حزب إلا بعد موافقة مجلس الأمن القومي_ الذي كان يدير البلاد وقتها _ و الذي لم يوافق إلا على 3 أحزاب فقط ، يتأسس اثنان منهم شخصية عسكرية ، و الحزب الثالث بقياده تورجت أوزال باسم ”الوطن الأم” .

تورجت أوزال هو وجه مدني له خلفية اقتصادية شارك من قبل في حكومة سليمان ديمريل قبل الانقلاب العسكري ، و جاء به ايفرين من أجل مساعدته اقتصاديا في إدارة البلاد بعد الانقلاب العسكري .

أجريت الانتخابات البرلمانية في 1983 ، و لأن الناخب التركي لم يكن لديه خيارات كثيرة في الأحزاب و الشخصيات ، فإنه انحاز للوجه ”المدني” الوحيد المتاح أمامه حتى لو جاء برضا العسكر ، و حصل حزبه في الانتخابات على الأغلبية و شكل الحكومة .

بعد الانتخابات البرلمانية المشهد يبدو الآن للعسكر بعد 3 سنوات من الانقلابالعسكري أن الأمور كلها قد صارت إلى ما يريدونه أو أكثر :

- انقلاب عسكري كامل برضا شعبيو سكوت سياسي .
- قوانين _على المقاس_ بضمانعدم الاعتراض عليها من أحد .
- دستور تحت الطلب ، بنسبهموافقة كبيرة !
- رئيس وزراء قادم برضا عسكري.
- منع كل السياسيين المؤثرينمن العمل السياسي ، و حظر العمل الحزبي الذي لا يرضى عنه العسكر .
- كل من عارض الحكم العسكريتمت معاقبته : شنقا أو قتلا أو سجنا ،أو طردا ، أو منعا ، أو تعذيبا ، أو تهديداإلخ .

لكن بعد 10 سنوات من الانقلاب العسكري كانت الأمور قد تغيرت :

عاد كل رموز العمل الحزبي الكبار (سليمان ديمريل وأركان) للعمل السياسي ، و كانوا على رأس السلطة في تركيا مرة أخرى (سليمانديمريل على سبيل المثال عاد للحياة السياسية عام 1987وبعدها بشهور أصبح رئيس حزب ،ثم رئيس للوزراء و في أوائل التسعينات وبعد وفاه تورجت اوزال _و الذي كان رئيسالدولة وقتها_ أصبح ديمريل الرئيس التاسع لتركيا) ، و عادت الانتخابات مرة أخرىبعد أن أسس هؤلاء القادة أحزاب جديدة بأسماء جديدة لكن بنفس الفكر السياسي والأيدولوجيا التي منعها العسكر من 10 سنوات نفس البرامج ، بنفس القادة، بنفس الهياكل تقريبا لكن بأسماء مختلفة !

لم يفلح منع السياسيين من قبل العسكر في وقف أفكارهم ،بل ذهب العسكر و انقلابهم و بقيت الأفكار .

لو كنت ترى أن كل ما جرى في تركيا خلال الانقلاب العسكري عام 1980 لا وجه للشبه بينه و بين ما تم في مصر في 3 يوليو 2013 ، فإنني أقترح عليك أن تقرأ معي هذه القصة لعلك تجد أي وجه للشبه .

بعد رفع الحظر عن رموز العمل السياسي و منضمهم اركان بعد استتباب الأمر للانقلابالعسكري انشأ حزب جديد باسم ” الرفاه” ، و دخل بهذا الحزب الانتخابات المحلية عام 1995 وحصل على 19% ، يضاف إلى ذلك أنه حصل على 6بديات من 15 ، من ضمن هذه البلديات أنقرة العاصمة السياسية ، و اسطنبول العاصمةالتاريخية لتركيا ، ثم دخل في الانتخابات البرلمانية عام 1996 وحصل على 21% من مقاعد البرلمان و كان هو الحزب الأول فيعدد المقاعد ، وبذلك يكون للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث

حزب يحصل علناً لأغلبية في البرلمان له خلفية إسلامية واضحة ، و يكون للمرة الأولى أركان علرأس الحكومة التركية .

كان حزب الرفاه هو التجربة الثالثة لنجم الدين أركان معنأسيسي الأحزاب ، في البداية كان حزبه الأول (النظام الوطني _ 1960) تجمعا لأعضاء الطرف الصوفية و الملتزمين دينيا ، كن الأمور تطورت قليلا مع الحزب الثاني (الخلاص الوطني) حيث تبلورت الأمور أكثر على مستوى الحزب و على مستوى الأعضاء ، و كأنأركان شريكا في الحكم من خلال هذه الحزب . لكنه مع حزب الرفاه كانت الأمور قد اختلفت كثيرا .

قدم أركان للشعب التركي برنامج متكامل و رؤية متسقة بعنوان ” النظام العادل “ كانت محور حملاته الانتخابية المتتالية ، كما أنه استطاع اجتذاب شرائح كبيرة من غير الملتزمين دينيا الذين كانوا الرافد الرئيسي لأحزابه السابقة ، فضم إليه القادمون من يمين الوسط من عند سليمان ديمريلو تورجت أوزل ، و من يسار الوسط الذي انهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، و بيننا الحزب داخليا بطريقه أكثر احترافا تتيح له التواصل مع جميع أعضائه الذين كانوا أغلبهم من الشباب الذي اعتمد عليهم طوال فترة الثمانينات وقت أن كان محروما من العمل السياسي من أجل الانتشار وسط المجتمع التركي و إعادة بناء حزب جديد .

أصدقاء أركان و الحركة الإسلامية رأوا فيما جرد ”فرصة تاريخية “ للإسلاميين جاءت لهم بعد طول انتظار من أجل أن يقدموا نموذجا للحكم ، و أن يعرضوا ليس لتركيا فقط بل للعالم كله تجربة الإسلاميين فيالحكم .

تركيا صاحبت التاريخ العلمانيا العريق و التي منعت الأذان باللغة العربية من أجل أن تعيد بناء الدولة التركية الحديثة على أسس علمانية أصبح على رأس حكومتها المهندس نجم الدين أركان مهندس الحركة الاسلاميه و رغما عن العسكر فو قادم من خلال انتخابات برلمانية نزيه شهد بها العالم ” ويملك الشرعية كاملة “ .

أركان حاول أن يستغل الفرصة للبأكبر مدى ، إجراءات اقتصادية راديكالية من أجل إعادة بناء النظام الإقتصادي التركي، وإجراءات إدارية و دولاتيه من أجل القضاء على صور التمييز ضد الإسلاميين ، بالإضافة إلى محاوله بناء علاقات خارجية جديدة لتركيا تعيد بناء علاقتها مع الدول الإسلامية و العربية و العودة إلى العالم الإسلامي بقوة بعد انقطاع طويل . هذه الإجراءات وغيرها كثير لم ترضي العسكر ولا من خلفهم !....

ورأى أن ما يحدث لا يمكن السكوت عليه كثير و إلا فإن تجربة أركان في الحكم قد تؤدي إلى تغيير بنية النظام السياسي الاجتماعي و الاقتصادي في تركيا ، و بناء علاقات خارجية تركيا على غير رضا الجيش.... وغيرها و بالتالي فإن قياده الجيش اتخذت قرارها جيدا :

لا يمكن لأركان بعد 11 شهرا منوصوله للحكم أن يستمر .

يجب أن يتدخل الجيش .

لكن الظروف اختلفت عما كان موجودا في عام 1980 ، و العالم لم يعد يقبل الانقلابات العسكرية بسهولة ، والظروف الداخلية في تركيا غير مهيأة كما كانت في السبعينات من أجل قبول فكرة انقلاب عسكري، و هكذا رأى الجيش أنه لا يمكن القيام بانقلاب عسكري متكامل و فضلت بدلا منه أنتقوم بانقلاب عسكري ” ناعم “ .

و ” ناعم “ لا يعني أنه انقلاب قام به ” نساء “ بدلا من الرجال ، ولكنه يعني أنه انقلاب دون أن تتحرك دبابه واحده و دون أن يخرج الجيش من ثكناته !!

وبعض السياسيين يطلق عليه ”انقلاب مابعد حدائي“

كيف حدث هذا ؟

في 28 فبراير 1997 اجتمع مجلس الأمن القومي وبعد مناقشات و تبادل الآراء قرر أنه يجب أن يتم وقف تجربة أربكان الآن وليس غدا ، و بالتالي فإنه استدعى أربكان و طلب منه التوقيع على مجموعه من الطلبات (18 طلب) التي رأى قيادات الجيش أنها يجب أن تتم من أجل المحافظة على النظام العلماني في تركيا التي يحاول أربكان أن يغيرها ، كان الحوار الذي استمر لأكثر من 8 ساعات واضحا و صريحا إما أن تقبل بهذه القرارات و توقع عليها و إما أن ترحل !

اربكان تحت الضغط قام بالتوقيع على بعض هذه القرارات ، منها :

- أن يصبح التعليم الإلزامي الذبلا يحتوي على أي محتوى إسلامي لمدة 8 سنوات بدلا من 5 سنوات حتى لا يتعرض الطفلةلى أي محتوى إسلامي .

- إغلاق مدارس القرآن الكريم .

- إجراءات أكثر تشددا من أجل تشديد عدم دخول المحجبات للجامعات .

أربكان _ الطيب و صاحب النية الحسنة _ أعتقد أنه من خلال التوقيع على هذه القرارات و موافقته على جزء من طلبات الجيش أنه بذلك قد استطاع الإفلات من هذه العاصفة ، و أنه بذلك قد منع الانقلاب العسكري و تدخل الجيش في السياسية ، لم يبدى اعتراضا كبيرا أمام الرأي العام التركي ، و لم يتحدث عن الشرعية ولا عن الأجيال القادمة التي يجب أن ترانا في صورة مشرفة لا نقبل الدنيا في ديننا ولا شرعيتنا إلخ

لكن حقيقة الأمر، أن رغم أن أربكان رضخ للجيش و لم يبدى اعتراضا و حاول التعامل مع الموقف بطريقة براجمتية و سياسية إلا أن القرار بالانقلاب كان قد اتخذ من قبل سواء قبل اربكان بطلبات الجيش أو رفضها . و أن ما قام به من قبول بعض هذه الطلبات قد أجل الانقلاب عليه لأيام فقط وهكذا ...

خرج أربكان من الحكم بعدها بثلاث شهور تحت ضغط الجيش ، وبعدها بشهور أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارا بإغلاق حزب الرفاه و منع نجم الدين أربكان من ممارسة العمل السياسي لمدة 5 سنوات .

بعد التعديلات الدستورية التي جرت في تركيا في 2010

بدأت الدولة في إعادة فتح التحقيق مع قادة الانقلاب العسكري الذي تم في 1980 و ذلك في عام 2011 .

في يناير 2012 قبلت المحكمة التهمة الموجه لقاده الانقلاب ، و بدأت بالفعل إجراءات محاكمتهم على ما أقترفوه في حق تركيا منذ 32 سنة من الانقلاب في ابريل 2012